

الفصل الخامس

رجال .. وصور

١- أمن الدولة.. الوجه الخفي

كشف شهود عيان أن ضباطاً في جهاز مباحث أمن الدولة المصرية خلّفوا وراءهم ملابس نسائية وبدلات رقص وأدوات تعذيب وخموراً، وعُثر على مصاحف وكتب أدبية، في مقرات الجهاز التي اقتحمت بمحافظي القاهرة و٦ أكتوبر، قبل تسليمها للجيش لاحقاً.

ويأتي ذلك تزامناً مع اعتقال الرئيس السابق لجهاز مباحث أمن الدولة، وباء النيابة العامة التحقيق مع ٤٧ ضابطاً بتهمة الإتلاف العمدى لوثائق رسمية.

وقال الناشط السياسي وأحد الشوار محمد مزید، إنه لدى اقتحام مقر الجهاز بمدينة ٦ أكتوبر عصر السبت ٥ مارس فوجئنا بوجود سيارة مليئة بقطع الآثار، كما تمكنا من توقيف سيارة مليئة بالوثائق حاول أحد الضباط الفرار بها، وقمنا بتسليمها معاً للجيش».

وعبر عن دهشته مما عثروا عليه داخل المقر من قمصان نوم وملابس داخلية نسائية وصدريات نسائية وبدل رقص، مؤكداً أن الضباط إما أنهم كانوا يلبسونها قسراً للمساجين السياسيين، كنوع من الإذلال لهم، أو أنهم كانوا يستقدمون ساقطات إلى مقراتهم.

• مصاحف وخمور:

ولوحظت أشياء مماثلة في مقر أمن الدولة بمدينة نصر، إذ كشف أحد الذين اقتحموه، وهو معاذ محمد بكر أنهم اكتشفوا في المقر أجهزة تعذيب منها جهاز معدني تشد إليه الأطراف، ولوح خشبي مليء بالمسامير الضخمة، وعليه آثار دماء.

وقال: «راغبى وجود نحو مائة غرفة مخصصة للتعذيب، بخلاف غرف الاستجواب» وأشار إلى أن الشوار وصلوا إلى «الكونترول روم» أو غرفة التحكم، ووجدوا فيها كاميرات موجهة، تعمل عندما تستشعر أقل حركة، وأجهزة كاشفة للحركة، وأخرى عليها تسجيلات.

زميله الذي اقتحم معه المقر رمضان حسن يروى أنهم وزعوا أنفسهم بمجرد اقتحامه على مبانيه الأربع، «لكن الشرطة العسكرية رفضت دخولنا إلى غرفة معينة، فتسورنا جدارا خلفيا، ودخلناها من نوافذها، فوجدنا تسجيلات هائلة وملفات ورقية وأسطوانات، وشرائط فيديو».

ويتابع: «أكثر ما أصابنا بالفزع ما رأيناه في غرف التعذيب من كمامات وصواعق كهربائية وجهاز الكرارة (الذى يتم به تعليق الضحية)، ومثقب يدوى، وألواح مسامير، فضلا عما وجدناه في مكاتب الضباط من زجاجات خمور، وحشيش، وسجائر، وثلاجات مليئة بالأطعمة والعصائر، أما في مرآب المبنى فكانت هناك عشرات السيارات من أحدث طراز».

ويضيف: «كل مكتب من مكاتب الضباط كان لا يكاد يخلو من مصاحف وكتب أدعية فوقه، بينما كنا نجد في الثلاجة رفوفا لزجاجات الخمور».

● تسليم الوثائق:

يتبع: «لم نترك المكان إلا عندما جاء الفريق سامي عنان رئيس الأركان، وطمأننا إلى سيطرة الجيش على المقر، وأنه ستسلم الملفات كاملة للنيابة العامة».

وينوى محمد مزيد -الذى حصل على عدد من الوثائق الهامة التي كانت تتعرض للاحتراق على بعد ٢٠٠ متر من مقر أمن الدولة فى مدينة ٦ أكتوبر- تسليم تلك المستندات ببلغ للنائب العام اليوم الثلاثاء ٨ مارس.

وشدد على أن جهاز أمن الدولة تم حله على أرض الواقع، ولكن بقيت ضرورة الاستجابة لمطلب الثوار بإصدار قرار رسمي بهذا الحل، وتقديم قادته للمحاكمة.

وكانت الشرطة العسكرية ألقت القبض على -اللواء حسن عبد الرحمن الرئيس السابق لجهاز أمن الدولة، وحددت إقامة اللواء هشام أبوغيدة الرئيس الحالى للجهاز(*).

(*) المصدر: الجزيرة

التاريخ: الثلاثاء ٣/٤/١٤٣٢ هـ - الموافق ٢٠١١/٣/٨ م

الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5D488674-39B8-432A-820F-5E8C9D7FCAA6.htm>



الثوار اتهموا الجهاز
بمكافحة أي نشاط ديني



الوصف الذي أطلقه الثوار على
جهاز أمن الدولة قبل حله



وثائق بالجملة أحرقها
العاملون بالجهاز قبل الفرار منه